الاشارة يفهم انه غير قاصد للطلاق وان قصده بها وني
لانقصد للافهام الانادر ولا يعتد باشارة اخرس ولو
قدر على الكتابة كما صرح به الامام في العقود كالبيع
وفي الاقارير وفي الدعاوى وفي اكثر الطلاق والعتق
واستثنى في الدقايق شهادته واشارته في الصلاة
فلا يعتد بها ولا يحنث بها في الحلف على عدم الكلام
فاذا فهم طلاقه مثلا باشارته كل احد من فطن
وغيره فصريحة لا تحتاج لنية وان اختص بطلاقه
باشارته فظنون فكناية تحتاج الى النية فتحصل
لو قال لزوجته ان ابرأتيني من دينك فانت
طالق فابرأته برأة صحيحة وقع الطلاق بائنا
بخلاف ما لو قال لغيرها ان ابرأتني من دينك فزوجتي
طالق فابرأته برأة صحيحة وقع الطلاق رجعيا
لانه تعليق محض ولو قال لزوجته ان دخلت
البيت فوجدت فيه ستيا من ستا عك ولم اكره على
دخولك فانت طالق فوجد في البيت هاونا لم
تطلق كما جزم به الخوارزمي ورجحه الزركشي للاستخفاف
وقيل تطلق قبيل موته او موتها اليأس ولو قال
لزوجته ان قبلتك ضرتك فانت طالق
فقبلها ميتة لم تطلق بخلاف تعليقه بتقبيل
امه فانها تطلق بتقبيلها ميتة اذ قبلة الزوجة

قبلة

قبلة شهوة ولا شهوة بعد الموت والام لا فرق فيها بين
الموت والحياة لان قبلتها قبلة شفقة وكرامة
اكرمنا الله سبحانه وتعالى وجميع احبتنا ومشايخنا
واصحابنا والمسلمين بالنظر الى وجهه الكريم فصل
والرجعية بالمفصل ساقطة في اكثر الشيخ وهو في
الطلاق السني وغيره وفيه اصطلاحان احدهما
وهو اضبط ينقسم الى سني وبدعي وبائنهما
وهو اشهر ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا وسيعلم
ذلك من كلامه المتن فائدة قسم الطلاق الى الاحكام
الخمسة والجب كطلاق الحكم في الشقاق وندب
كطلاق زوجته حالما غير مستقيم كان تكون غير
عفيفة وحرام كالطلاق البدعي كما سيأتي ومكروه
كطلاق مستقيمة الحال وعليه حمل بعض اخلال
الى الله تعالى الطلاق واشار الامام الى الباح بطلاق
من لا هواها ولا تسمح نفسه بمؤنتها من غير
استمتاع بها والنساء فيه اي في حكم الطلاق ضربان
مرتب في طلاق السنة اي لا تحريم فيه وبدعة اي
حرام وهن ذوات الحيض واشار الى القسم الاول
بقوله فالسنة اي السني ان يوقع الطلاق على مدخول
بها في الحيض او في طهر جامعها فيه وهي من تحيض
او في حيض قبله وان سألته طلاقا بلا عوض